جامعـــة الأزهـــــر
كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية
كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

قرائن تعليل الرواية عند الإمام مسلم في كتابه "التمييز"

إعداد

مشاعل وليد الجلال

حاصلة على دكتوراه في السُنة وعلومها من كلية الشريعة بجامعة القصيم، القصيم، المملكة العربية السعودية.

أ.د. سليمان بن عبدالله القصير

أستاذ السُنة وعلومها بكلية الشريعة بجامعة القصيم

مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية العدد الرابع والأربعون، لعام ١٤٤٦هـ - يونيو ٢٠٢٥م والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٢٠٢٤/٦١٥٧ والترقيم الدولي الطباعي I.S.S.N 2974-4660 و The Online ISSN 2974-4679

قرائن تعليل الرواية عند الإمام مسلم في كتابه "التمييز"

مشاعل وليد الجلال
قسم السُنة وعلومها، كلية الشريعة بجامعة القصيم، القصيم، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: mwaljalal@gmail.com

الملخص

انتهج أئمة النقد من المحدثين منهجًا علميًّا رصينًا ودقيقًا في نقد الأحاديث، لذا جاءت هذه الدراسة للكشف عن القرائن التي اعتمد عليها الإمام مسلم رحمه الله في تعليل أوجه الرواية المختلفة، ذلك أن أئمة النقد كانوا إذا عُرض عليهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، نظروا فيه وتأملوا طرقه وقارنوا بينها وبين رواتها، لفحصه ونقده والتأكد من صحته وسلامته، متجردين من العواطف والهوى والعشوائية، ومعتمدين في ذلك كله على معايير نقدية دقيقة وواضحة.

ولأن القرائن التي تظهر لأئمة النقد ويعتمدون عليها في الكلام على الراوي وروايته أو على أحدهما تُعد أحد أبرز جوانب تميّز منهج المحدثين النقدي، كان الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو التعريف بها، والكشف عن أهميتها، وأثرها على الحديث، وموقف الإمام مسلم رحمه الله منها، وبيان أبرز القرائن التي اعتمد عليها الإمام مسلم رحمه الله في تعليل أوجه الرواية المختلفة سواء كانت هذه القرائن متعلقة بالراوي وروايته أو بأحدهما.

الكلمات المفتاحية: قرائن التعليل، قرائن الإعلال، نقد، نقد الحديث، علل، قرائن، مسلم بن الحجاج، التمييز.

Indication of narration ills in Imam Muslim's book "Altamyeez"

Mashael Walid Al-Jalal
Department of Sunnah and Its Sciences, College of Sharia, Qassim University, Qassim, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: mwaljalal@gmail.com

Abstract :

The scholars of Hadith adopted a precise methodological approach in Hadeeth critique. This study aims to uncover the indications that Imam muslim relied upon in evaluating different narrations, as critique scholars used to carefully examine and scrutinize Prophet Muhammad's (peace be upon him) sayings, and compare between different narrations to confirm the authenticity and accuracy of the narration, all based on a well-defined standards and an unbiased manner, away from personal whims or inclinations.

And because these indications used to judge narrators, narrations, or both are considered one of the prominent aspects used in hadeeth critisim approaches, this study aims to define the significance of these indications, and illustrates its importance and effect in Hadith, and what was Imam Muslim's take on them, beside outlining the prominent indicators that Imam Muslim depended on to ill different narration, narrators or both.

Keywords: Indications, Hadeeth critisism, Ills, Muslim Ibn Alhajjaj, Altamyeez.

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، خلق الإنسان وعلّمه، ورفع قدر العلم وعظَّمه، وخصّ به مِن خلقه مَن كرمه، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد:

لقد اهتم أئمة النقد على مرّ العصور بالنصّ النبوي الشريف، فأولوه جلّ عنايتهم واهتمامهم، لمكانته عندهم، فجاءت مؤلفاتهم زاخرة بالمعلومات والقواعد والتوجيهات والإرشادات، لحفظه وتمييز صحيحه من سقيمه والذبّ عنه.

ولا شكّ أن الإمام مسلم رحمه الله من كبار أئمة النقد البارزين الذين تميَّزوا بعلوِّ كعبهم في نقد النصوص النبوية، فقد جمع في كتابه بين القواعد النظرية والتطبيقات العملية، ومن خلال تتبع أحاديث كتاب التمييز التي أعلها الإمام مسلم رحمه الله يظهر جليًّا أن منهجه في نقد وتعليل الأحاديث كان منهجًا علميًّا محكمًا يستند إلى قواعد دقيقة، وقد سلك في كتابه طريقة سلسة وواضحة في بيان العلة الواقعة في أسانيد النّصوص النبوية ومتونها أو في أحدهما، واعتمد على وسائل متعددة ومختلفة في بيان تلك العلة وما يتصل بها وما يترتب عليها؛ ولأن قرائن التعليل تعتبر أحد أبرز تلك الوسائل التي اعتمد عليها، فقد جمعت في هذا البحث أبرز تلك القرائن التي نصّ عليها الإمام مسلم رحمه الله في كتابه أو استنتجتها من تعليقاته وطريقته في عرض الأحاديث التي ساقها في كتابه.

مشكلة البحث:

١. ما المقصود بقرائن التعليل؟
٢. ما أهمية القرائن التي يعتمد عليها المحدثون في تعليل رواية وترجيح أخرى؟
٣. ما هو أثر تلك القرائن على الراوي والرواية؟
٤. ما هي القرائن التي اعتمد عليها الإمام مسلم رحمه الله في تعليل الرواية؟
٥. ما هو منهج الإمام مسلم رحمه الله في التعامل مع القرائن؟

أهمية البحث:

١. كون القرائن التي يعتمد عليها النقاد في تعليلاتهم وترجيحاتهم من أدقِّ فروع علم العلل.
٢. أهمية بيان الطرق والوسائل التي سلكها الإمام مسلم رحمه الله في تعليل بعض الروايات.
٣. تسليط الضوء على جهود الإمام مسلم رحمه الله في نقد النّصوص النبوية سندًا ومتنًا.
٤. الحاجة الماسّة لفهم طرق الأئمة ومناهجهم ومستنداتهم في الكلام على النصوص النبوية تصحيحًا وتعليلًا.
٥. التأكيد على دقة منهج المحدثين النقدي وانضباطه في نقد النّصوص النبوية.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

١. بيان معنى قرائن التعليل عند أئمة النقد.
٢. التأكيد على أهمية القرائن التي يعتمد عليها المحدثون في تعليل الرواية وترجيح رواية أخرى عليها.
٣. الكشف عن أثر تلك القرائن على الراوي والرواية.
٤. معرفة القرائن التي اعتمد عليها الإمام مسلم رحمه الله في تعليل الرواية.
٥. بيان منهج الإمام مسلم رحمه الله في التعامل مع القرائن.

منهج البحث:

استعلمت في هذا البحث التحليلي الوصفي حيث قمت بتعريف ودراسة أهم مصطلحات الدراسة.

والمنهج الاستقرائي والاستنباطي في جمع قرائن التعليل التي اعتمد عليها الإمام مسلم رحمه الله في تعليل الأحاديث.

خطة البحث:

جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وخمسة مطالب، وخاتمة، ثم الفهارس، على النحو التالي:

المقدمة، وقد ذكرت فيها: مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه.

المطلب الأول، وفيه: التعريف بقرائن التعليل.

المطلب الثاني، وفيه: أهمية القرائن.

المطلب الثالث، وفيه: أثر القرائن على الحديث.

المطلب الرابع، وفيه: منهج الإمام مسلم رحمه الله في العمل بالقرائن وموقفه منها.

المطلب الخامس، وفيه: قرائن التعليل عند الإمام مسلم في كتابه التمييز.

الخاتمة، وفيها: أهم النتائج.

ثم فهرس المراجع والمصادر.

والله أسأل التوفيق والسداد والقبول وحسن الختام، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به كاتبه وقارئه.

التمهيد

إنَّ الأصل في النُّصوص الشَّرعية ألَّا تتعارض ولا تتناقض؛ لأنَّ الشَّريعة الإسلامية شريعة كاملة، شهدت لها بذلك نصوص الكتاب والسُّنة الصَّحيحة، فالحقُّ لا يعارض الحقَّ، وما يظهر لنا من تعارض بين النُّصوص الشَّرعية عند النَّظر إليها في أول الأمر أنَّه –كما بيَّنه العلماء– تعارض ظاهري ليس حقيقيًّا، لذا وجب على النَّاقد أن يتثبت ويتحرى ويدقق النَّظر في هذه النُّصوص ليتمكن من إزالة اللبس فيندفع بذلك الإشكال لتتوافق النُّصوص الشَّرعية، وهذا كلُّه إذا استطاع النَّاقد أن يجمع ويوفِّق بين النُّصوص المتعارضة تعارضًا ظاهريًّا، لكن إذا ثبت أنَّ هناك تعارضًا بين النصوص –مع إيماننا بعدم تعارضها– فإنَّ هذا التعارض يُعدُّ إشكالًا يجب أن يُحلَّ ويُزال، وهذا الإشكال يدفع النَّاقد لإمعان النَّظر في تلك النُّصوص والتَّأكد من ثبوتها وصحَّتها وسلامتها، ليلجأ بعد ذلك إلى التَّرجيح بينها مستندًا على القرائن القوية التي تكشف له النَّص الرَّاجح فيُعمل به والنَّص المعلَّ المرجوح فيُترك العمل به.

ويَعِدُّ الأئمة قرائن الترجيح والتعليل فرعًا من أدقِّ فروع علم العلل؛ لأنَّهم يرون أنَّ الوقوف على هذه القرائن ومعرفتها وفهمها بشكل صحيح من الأمور الأساسية التي يعتمد عليها النُّقاد في الكشف عن أوهام الرُّواة وأخطائهم، والحكم على مروياتهم، فهي الوسيلة التي تنبِّههم إلى وجود علة ما في الرَّاوي وروايته، فيتمكن الأئمة بعد ذلك من تمييز الحديث المقبول من المردود وبيان مرتبته، ومما يؤكد أهمية هذه القرائن هو اعتماد النُّقاد عليها وتنوع استعمالاتهم لها في مؤلفاتهم، فلا تخلو تعليقاتهم وإشاراتهم وتصرفاتهم النَّقدية من تصريح أو تلميح إلى هذه القرائن، ومع ما للقرائن من أهمية ومكانة إلا أنَّه لم يكن للأئمة توجُّه في تقعيدها والكلام عليها وبيان أنواعها في مؤلفات مخصصة لها.

إنَّ الناقد الحديثي ما إن يظهر له تعارضٌ بين نصين أو أكثر من نصوص السُّنة النَّبوية لم يستطع التَّوفيق بينهما إلا وأخضع هذه النُّصوص للتَّرجيح درءًا للتَّعارض بينها،

وهو إن رجَّح وجهًا أو أكثر فإنَّه بذلك يُسقطِ من الأوجه ما عارض ترجيحَه، لذا كان للمحدِّثين عناية واهتمام بالقرائن التي تحتف بالحديث؛ لأنَّها هي التي تدلُّهم على موضع الخطأ ومصدره، فأصبح النَّاقد يبني حكمه عليها، كما أنَّها لا تظهر له إلَّا بعد استيعابه لجميع طرق الحديث ومقارنتها، والنَّاظر في كتب الأئمة يدرك جيّدًا أنَّهم إذا أعلُّوا حديثًا ظاهره الصِّحة، فإنَّ هذا الحكم لم يصدر منهم وفقًا للهوى والرأي وإنَّما جاء بعد بحث موسَّع، وإمعان نظر وتأمل دقيق للمرويات ورواتها، وإلمام بأحوالهما، فهذا هو حال أئمة النَّقد في كتب العلل، ثم هم في أغلب الأحيان يصرِّحون أو يشيرون أو يلمحون إلى أسباب إعلالهم لحديث معين أو رواية معينة، وقد يعلُّون بأكثر من سبب وقد يكتفون بسبب واحد، وقد يعلُّون دون بيان وتفصيل فيكتفون بأنَّ رواية فلان خطأ، وهكذا.

وبعد كل هذه الجهود التي بذلها أئمة النَّقد مع النُّصوص النَّبوية لا سيَّما في القرون الأولى يجب على من يأتي بعدهم أن يستفيد من مؤلفاتهم العلمية، فيتفكَّر في دقيق عملهم، ويطيل النَّظر في طرقهم التي سلكوها، ويتأمل أقوالهم، ويفتِّش عمَّا لم يصرحوا به فيستنبط ما يؤيد كلامهم، ويعذرهم فيما جانبوا الصَّواب فيه، لأنَّهم في الغالب لا ينتقدون نصًّا إلا وهم مستندون فيه على قرائن دلَّتهم على ذلك.

قال أبو حاتم الرازي رحمه الله: "جرى بيني وبين أبي زرعة يومًا تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكنت أذكر أحاديث خطأ وعللها، وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم قَلَّ من يفهم هذا، ما أَعزَّ هذا، إذا رفعت هذا عن واحد واثنين، فما أقلَّ ما تجد من يحسن هذا!"[(١)].

وقال ابن رجب رحمه الله: "الجهابذةُ النقادُ العارفون بعللِ الحديثِ أفرادٌ قليلٌ من أهل الحديث جداً، وأوَّل من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابن سيرين، ثم خَلفه أيوب السختياني"[(٢)].

---

(١) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢٧٨/١).

(٢) جامع العلوم والحكم، لابن رجب ح(٢٧).

وقال العلائي رحمه الله: "وهذا الفنُّ أغمضُ أنواعِ الحديثِ وأدقها مسلكاً ولا يقومُ بهِ إلا مَنْ منحه اللهُ فهماً غايصاً واطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأنِ وحذاقهم كابنِ المدينيّ والبخاريّ وأبي زرعة وأبي حاتم وأمثالهم"(١).

وقد تنوَّعت قرائن التَّرجيح والتعليل التي استند عليها الإمام مسلم في كتابه "التَّمييز"، فمنها ما يتعلق بالرُّواة، ومنها ما يتعلق بالمرويات، ومنها ما يتعلق بكليهما؛ لأنَّه يقارن بين الرُّواة ومروياتهم، وهذا كلُّه على حسب العوامل التي تتوفر له في كل حديث، ليصل من خلال هذه المقارنات الدَّقيقة إلى معرفة الرِّواية الرَّاجحة من المرجوحة، وهو في هذا على طريقة النُّقاد من المحدثين، فلا يعمد إلى هذه القرائن إلا بعد جمعه لطرق الحديث والمقارنة بينها، والنظر في أحوال الرُّواة وكيفية روايتهم، وغرضه من هذا هو غرض أئمة الحديث المتمثل في نقد النَّص النَّبوي بتمييز صحيحه من سقيمه، للعمل بالصَّحيح وترك الضَّعيف، وعليه إزالة التَّعارض الذي حصل بين نص صحيح ثابت ونص غير ثابت، وفي هذا البحث أعرض جملة من الأمور التي تتعلق بالقرائن في كتاب "التَّمييز".

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٧٧٧).

المطلب الأول: التعريف بقرائن التعليل

أولًا: تعريف القرائن لغة واصطلاحًا:

۞ تعريف القرائن في اللغة[١]:

القرائن جمع، مفردها قرينة على وزن فَعِيلة بمعنى مَفْعُولَة من الاقتِران، أصلها من قرن: القاف والراء والنون أصلان صحيحان، هما:

الأول: جَمْع شَيْءٍ إلى شَيْءٍ، يُقال: قَرَنت البعيرين أي: جمعتهما في حبلٍ واحد، ومنه أيضًا: القرن بين الحج والعمرة في النُّسك أي: الجمع.

واقترن الشيء بغيره وقَارنْتُه قِرَانا: صاحبته، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾[٢] أي: مصاحبًا له وملازمًا[٣]، والقرين: الصَّاحب ومنه أُطلق على الزَّوجة قرينة؛ لأنها تلازم زوجها وتصاحبه في حياته، ومنه أطلق لفظ القَرْن على أهل العصر الواحد أو الزَّمان الواحد؛ لأنَّهم متصاحبون ومتلازمون فيه. ويُقال: على قَرْنه: أي على سِنِّه.

والأصل الثاني: شَيْءٌ يَنْتَأُ بقوَّة وشِدَّة، والقرن للشاة وغيرها، وهو ناتئ قوي، ومنه القَرْنُ: وهو جُبيل صغير منفرد.

فأبرز ما يدلُّ عليه لفظ القرينة في اللغة: الجمع والمصاحبة والملازمة، والوضوح والظُّهور والبروز.

فالقرن والجمع بين الشيئين يكون لعدة أمور: لمعرفة ما يتميَّز به أحدهما عن الآخر، أو لترجيحهما على الشيء الواحد؛ لأنهما اكتسبا قوة بهذا الاقتران.

۞ القرينة في اصطلاح المحدثين:

---

(١) يُنظَر: تهذيب اللغة، للهروي (٨٤/٩-٨٨)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري (٢١٨١/٦)، مقاييس اللغة، لابن فارس (٧٦/٥)، أساس البلاغة، للزمخشري (٧٣/٢)، لسان العرب، لابن منظور (٣٣٥/١٣)، معجم اللغة العربية المعاصرة، لأحمد مختار (١٨٠٥/٣)، الميسَّر في علم علل الحديث، لمحمد حيَّاني (ص:١٨١).

(٢) سورة الزخرف: ٣٦.

(٣) يُنظَر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٩٠/١٦).

لم أقف فيما اطلعت عليه من كتب المحدثين القدامى من عرَّف القرينة بتعريف واضح صريح ومنضبط، ومن تكلم عن القرينة منهم فإنَّ كلامه كان توصيفًا لها من خلال شرحها وبيانها.

وغاية ما في الأمر أنهم يشيرون للقرائن في ثنايا كتبهم أثناء نقدهم للمرويات والحكم عليها، فهي بارزة عندهم في كتبهم من الجانب التَّطبيقي في إعلالهم أو ترجيحهم بين روايات الحديث المتعارضة.

قال ابن حجر: "والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرَّد، بل يرجِّحون بالقرائن، كما قدَّمناه في مسألة تعارض الوصل والإرسال"(١).

وقد وقفت على بعض التَّعريفات للقرينة عند المعاصرين، من أبرز هذه التَّعريفات: "القرينة الحديثية المطلقة: هي الأمارة التي تحتف بالحديث سندًا أو متنًا، أو تُستنتج من ملابسات الأحوال المحيطة بهما، وتساعد في فهم الحديث والحكم عليه"(٢)، وعند البعض: "القرينة هي: ما يلمح إلى شيء مقصود دون تصريح به"(٣)، وقال بعضهم: "القرينة عند النُّقاد هي: ما دلَّ على المطلوب من صواب أو خطأ في واقع الرِّواية"(٤).

يظهر مما سبق أنَّ القرينة عبارة عن علامة أو دليل قد يكون صريحًا أو غير صريح في الدَّلالة على أمرٍ معين في الرَّاوي أو المروي أو في كليهما، وتفيد في إعلال وجه أو أكثر عند الاختلاف، كما تفيد أيضًا في ترجيح وجه أو أكثر عند الاختلاف.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٨٧/٢).

(٢) القرائن وأثرها في تعليل الأحاديث دراسة تأصيلية تطبيقية، لعبدالغني محمد (ص:٣٩).

(٣) قواعد العلل وقرائن الترجيح، لعادل الزرقي (ص:٦٦).

(٤) قرائن يستعين بها النقاد في الحكم على تفرُّد الثقات قبولًا أو ردًّا، لمحمد الأمين الأنصاري (ص:٢٢).

ثانيًا: تعريف التعليل لغة واصطلاحًا:

التعليل مأخوذ من العلة، وهي في اللغة: العين واللام أصول ثلاثة صحيحة، والعِلَّة هي: المرض، يُقال: اعْتَلَّ أي: مرِض فهو عَلِيْل، ولا أعَلَّكَ الله أي: لا أصابك بعلة(١).

ومن هذا التَّعريف أخذ المحدِّثون معنى العلة في الاصطلاح، فقالوا، العلة هي: "أسباب خفية غامضة قادحة في الحديث، فالحديث الذي اطُّلع فيه على علة تقدح في صحته مع أنَّ ظاهره السلامة منها هو حديث معلٌّ"(٢)، وقال بعضهم: "العلة أعمُّ من أن تكون قادحة أو غير قادحة، خفية أو ظاهرة"(٣).

والذي يظهر بعد النظر والتأمل في كتب العلل، أنَّ مفهوم العلة عند أكثر النقاد كالإمام أحمد بن حنبل وعلي بن المديني والبخاري ومسلم والبزار وابن أبي حاتم، والدارقطني وغيرهم أعمُّ من أن يكون محصورًا بوصف الخفاء والغموض والقدح في صحة الحديث، أو حتى يكون محصورًا في أحاديث الثقات، إذ اشتملت كتبهم على أحاديث معلَّة من رواية الثِّقات والضُّعفاء، وعلى أحاديث عللها ظاهرة، وأخرى خفية، كما أنَّهم اعتبروا بعض هذه العلل قادحة في صحة الحديث وبعضها لا يؤثر في صحته.

والإمام مسلم رحمه الله في كتابه "التَّمييز" هو على منهج المتقدمين في توسُّعهم في إطلاق العلة، فلم يلتزم بما نصَّ عليه أكثر أهل الاصطلاح من حصر العلة في الغموض والخفاء والقدح وحديث الثقة.

ثالثا: تعريف قرائن التعليل:

من خلال تعريفات المصطلحات السابقة يمكن القول أنّ قرائن التعليل هي عبارة عن: علامات ودلائل ظهرت للنَّاقد أثناء جمعه لطرق الحديث، قادته للوقوف على أمر قادح في هذه الطُّرق أو في بعضها، سواء كان هذا الأمر القادح في الرَّاوي أو في روايته، أو فيهما معًا.

---

(١) يُنظَر: مقاييس اللغة (١٢/٤)، مختار الصحاح، للرازي (ص:٢١٦).

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص:٩٠).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٧٧١/٢).

المطلب الثاني: أهمية القرائن

لا يخفى على المشتغلين بالحديث وعلومه وخاصة علم علل الحديث أهمية معرفة القرائن التي يعتمد عليها المحدثون في نقدهم للمرويات ترجيحًا وتعليلًا، لما لها من بالغ الأثر في معرفة سبب ترجيح النَّاقد للرِّواية أو إعلالها، فالنَّاقد إذا أعلَّ رواية ورجَّح رواية على أخرى هو بحاجة للكشف عن سبب إعلاله وترجيحه، ولأنَّ قرائن التَّرجيح والتعليل يدلُّ بعضها على بعض، فإذا ثبت عند النَّاقد قرينة معينة في التَّعليل فإنَّ نقيضها يثبت في التَّرجيح عادة، لهذا اعتبر النُّقاد أنَّ القرينة علامة ودليلٌ لقبول رواية من أصاب وردُّ رواية من أخطأ، مع بيان مصدر الخطأ وموضعه وأسبابه، فيتبيَّن بعد ذلك للنُّقاد مرتبة الرَّاوي وروايته، ومما يؤكد على مكانة هذه القرائن وأهميتِها هو استعمال المحدِّثين لها في كتبهم، وإن كان أكثر الأئمة في القرون المتقدمة في الغالب يكتفون بوصف الرِّواية بالخطأ أو الوهم وتحديد موضع الخطأ فيها، ولا ينصُّون أو يصرِّحون بالقرائن التي اعتمدوا عليها لكنَّهم قد يُشيرون إلى ما يدلُّ عليها في بعض المواضع، إلا أنَّهم إذا ذكروها في موضع فإنَّهم يعبِّرون عنها بألفاظ وعبارات دقيقة وعميقة تحتاج إلى تأمل، فلا يَفهم إشاراتهم ولا عباراتهم إلا الجهابذةُ الحذاقُ من أهل هذا الفن، فمهمة نقد المرويات مهمة كبيرة وشاقة لا سيما في الرِّوايات المتعارضة، واستعمال المحدِّثين للقرائن واعتمادهم عليها يدلُّ على أصالة المنهج النقدي عندهم وقوتِه؛ لأنَّ عباراتهم وألفاظهم ذات مدلول علمي دقيق، تدلُّ على عمق النَّظرة والتَّغلغل والفهم، كما أنَّ عملَهم اتَّصف بالدِّقة والأمانة وتحري العدل في الأحكام التي يطلقونها على المرويات سندًا ومتنًا؛ لأنَّ السبب الرئيس لإعمال القرائن عندهم في نقدهم للمرويات هو معرفة الرِّواية الثَّابتة ودرجتها، فقد تحتف بها قرينة واحدة أو قرائن متعددة تدلُّ على صحتها أو تدلُّ على ضعفها ومخالفتها وعدم ثبوتها.

وعلى الرغم من أنَّ المحدِّثين لم يفردوا القرائن بمصنفات خاصة، إلا أنَّ كتبهم لا تخلو منها، وإن كانت في مواضع محدودة ومعينة، فقد أشار لها بعض الأئمة كابن رجب

في "شرح علل الترمذي" لما تكلَّم عن المراسيل والاحتجاج بها، وابن الصلاح في "معرفة أنواع علوم الحديث" في مواضع متفرقة، فتطرق لها في كلامه عن معرفة الحديث المعلِّ، وفي طرق نقل الحديث وتحمُّله، وكذلك ابن حجر تطرق لها في كتابيه: "النكت على كتاب ابن الصلاح" و"نزهة النظر" وقد كان له في كتابه الأخير اهتمام واضح بالقرائن والعمل بها، إنَّ هذا الإنتاج العلمي القيِّم والوفير الذي تركه لنا أئمة الحديث، إنتاج جدير بالاهتمام في جميع فروعه، لذا نجد أكثر من جاء بعدهم سار على نهجهم واستفاد منهم.

ومن خلال تلك الإشارات البسيطة التي أشار لها النُّقاد في مؤلفاتهم الغزيرة بالمعلومات، ومن خلال تأمل أحاديث كتاب "التَّمييز" للإمام مسلم رحمه الله وغيره من كتب أئمة النقد كالعلل لابن أبي حاتم وعلل الدارقطني، فقد تبيَّن لي أنَّ القرائن الحديثية كثيرة ومتنوعة فهي غير مطَّردة، منها ما هو ظاهر ومنها ما هو خفي، ومنها ما ينصُّ عليه العالم صراحة ومنها ما يُغفله ومنها ما يلمِّح أو يشير إليه، وأنَّها ليست على درجة واحدة، فبعضها أقوى من بعض، فهي قرائن عقلية تتعلق بالفهم والإدراك، وليس لها قاعدة ثابتة تحكمها، فكان اعتناؤهم بها متمثلًا في النَّاحية التَّطبيقية معتمدين على ما يظهر لهم من قرائن تؤيد ترجيحاتهم وتعليلاتهم في الرَّاوي وروايته.

المطلب الثالث: أثر القرائن على الحديث

من خلال النظر والتأمل في أحاديث كتاب "التمييز" يمكن حصر أثر القرائن الحديثية في عدة أمور، أبرزها:

أولًا: أنَّ القرائن ليست على درجة واحدة في القوة، فليس هناك قرينة معينة تُقدَّم دائمًا إذا ظهرت في الحديث.

ثانيًا: أنَّ إدراك القرائن التي تحتف بالحديث يعتمد على قدرات النَّاقد وحصيلته العلمية وسعتها، فمنها ما هو واضح صريح لا يحتاج إلى جهد، ومنها ما هو خفي يحتاج إلى ناقد جهبذ وفطن ليستنبط القرينة ويبني عليها حكمه.

ثالثًا: أنَّ القرائن الحديثية متعددة ومتنوعة، منها ما يتعلق بالإسناد والمتن ومنها ما يتعلق بأحدهما، فيكون تأثيرها حسب ما تتعلق به، فقد تؤثر على الرَّاوي وروايته، أو تؤثر على أحدهما.

رابعًا: قد يحتفُّ بالحديث قرينة أو أكثر تثبت وجود علة فيه، أو تنفي وجودها.

خامسًا: عند اختلاف الأوجه في الحديث المعلِّ فإنَّ هذه الأوجه منها ما هو محفوظ ومنها ما هو غير محفوظ، وهذه القرائن تُظهِر أيَّ الأوجه محفوظ عن الرَّاوي، فتحتفُّ بأحد الأوجه قرائن تدل على حفظه، وتحتفُّ بالآخر قرائن تدل على عدم حفظه، ومنها ما يحتفُّ بالوجهين فيكون كلاهما محفوظًا.

سادسًا: تعمل القرائن على بيان الرِّواية الصَّحيحة من الرِّواية الخاطئة، إذا تعارضت الرِّوايات ولم يمكن الجمع بينهما، وبذلك تعمل هذه القرائن على ترجيح الرِّواية الصَّحيحة فتُقبل ويُعمل بها، وتُردُّ الرِّواية الخاطئة وتُترك.

المطلب الرابع: منهج الإمام مسلم رحمه الله في العمل بالقرائن وموقفه منها

من تأمَّل كتاب التَّمييز يجد أنَّ الإمام مسلمًا رحمه الله له منهجه الخاص به، فلم يكن مقلِّدًا، فهو وإن سار على طريقة النُّقاد بذكرهم للأحاديث وطرقها، وبيان عللها ومواضع الخلل فيها إلا أنَّه سلك مسلكًا مميزًا فكان يذكر الرِّواية المعلة، ويعقِّب عليها، ثم الرِّواية الرَّاجحة ويعقِّب عليها، ومن خلال هذه التَّعقيبات يتضح ما رآه من القرائن في التعليل والتَّرجيح، فهو تارة يصرح بالقرينة التي بنى عليها إعلاله أو ترجيحه، وتارة تُفهم من تعقيباته التي يسوقها بعد الرِّوايات أو من طريقة عرضه للمتابعات، وهذا كله أعطى أحكامه النَّقدية وضوحًا وقوة في الدَّلالة.

وقد ظهر من خلال أحاديث الكتاب أنَّ القرائن التي اعتمد عليها الإمام مسلم رحمه الله في التعليل قرائن متنوعة متعددة تدلُّ على نظره الدَّقيق وفحصه العميق للنُّصوص النَّبوية سندًا ومتنًا، وأنَّ هذه القرائن تختلف في الظُّهور والقوة عنده، فقد تقوى وتظهر في رواية وتضعف في أخرى، وهذا كلُّه يعتمد على حال الرَّاوي وروايته، فالمدار الذي يروي الحديث، وأحوال الرُّواة المختلفين عليه في الرِّواية له أثر بارز وتأثير قوي في ذلك.

وبالرغم من أنَّ الإمام مسلمًا رحمه الله لم يكن يصرح أو ينصُّ على جميع القرائن التي استند إليها في التَّرجيح أو التعليل، إلا أنَّه بإمكان المتخصص استنباطها والوقوف عليها من خلال النَّظر في المتابعات ومقارنتها، ومعرفة أحوال الرُّواة، وتأمل تعليقات الإمام مسلم رحمه الله وأقوال غيره من الأئمة النُّقاد.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ القرائن التي تم استنباطها ولم ينصَّ عليها لا يعني عدم علمه بها، لكن ظهر –والله أعلم– أنَّه يكتفي في الغالب بذكر القرينة الأقوى عنده في الدَّلالة، أو أنَّه يرى وضوح بعضها فلا حاجة للنصِّ عليها كرواية الابن عن والده واختصاصه بالرواية عنه، ولعلَّه ذكر غيرها من القرائن لكن لم أقف على كلامه فيها؛ لأنَّ النَّاسخ قد تصرَّف في كلام الإمام مسلم رحمه الله كثيرًا في مواضع متعدِّدة فاختصر وحذف.

وقد اتَّسم منهج الإمام مسلم النَّقدي المتعلق بالقرائن بعدَّة سمات، أبرزها:

١. أنَّه لا يعتمد على قرينة معينة في أحكامه على الرِّوايات والأحاديث، فلكل حديث قرائن تحتفُّ به فيبني حكمه النَّقدي في التَّرجيح أو التعليل على هذه القرائن.
٢. يظهر أنَّ الإمام مسلمًا رحمه الله يأخذ بالقرينة الأقوى التي ظهرت له، وعليه قد يكون حكمه النَّقدي موافقًا لغيره أو مخالفًا لهم.

من الأمثلة على ذلك: أنّه في حديث القسامة صرَّح بأنَّ سعيد بن عبيد لم يحفظ الحديث، ورجَّح الرِّواية المخالفة لروايته، وهي رواية يحيى بن سعيد؛ لأنَّ يحيى بن سعيد عند الإمام مسلم أحفظ من سعيد بن عبيد، فوافق الإمام أحمد فيما ذهب إليه(١).

أمّا الإمام البخاري فالظاهر –والله أعلم– أنّه يرى صحة رواية سعيد ابن عبيد، فقد ساقها في "الصَّحيح" في كتاب الديات في باب القسامة ح(٦٨٩٨)، كما أنَّه ذكر له شواهد مُعلَّقة في أول الباب، ووافقه على هذا النسائي قائلًا: "لا نعلم أنَّ أحدًا تابع سعيد بن عبيد الطائي على لفظ هذا الحديث عن بشير بن يسار، وسعيد بن عبيد ثقة، وحديثه أولى بالصواب عندنا، والله أعلم"(٢).

٣. قد يرجِّح أو يعلُّ الرِّواية بقرينة أو بأكثر من قرينة حسب قوة القرينة وظهورها وحسب الحاجة إليها.

من الأمثلة على ذلك: حديث الأسود بن يزيد في نوم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جنب دون أن يمس الماء، فقد أعلَّ رواية أبي إسحاق السبيعي، ورجَّح رواية إبراهيم النخعي ورواية عبدالرحمن بن الأسود، فقد ظهر في ترجيحه اعتماده على قرينة العدد، ويُضاف لها قرينة الحفظ، فإبراهيم وعبدالرحمن أحفظ من أبي إسحاق الذي تغير حفظه، وقرينة الاختصاص، فعبدالرحمن له اختصاص بحديث والده(٣).

وفي أثر عبدالله بن عامر بن ربيعة في صلاة الصبح خلف عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، رجَّح رواية الأكثر من أصحاب هشام على رواية الأحفظ: مالك بن أنس(٤).

---

(١) يُنظَر: التمييز (ص:١٣٥-١٣٩).
(٢) السنن الكبرى، للنسائي ح(٦٨٩٥).
(٣) يُنظَر: التمييز (ص:١٠٩-١١١).
(٤) يُنظَر: التمييز (ص:١٩٩-٢٠١).

٤. ليس له قاعدة مطَّردة يسير عليها في إعماله للقرائن في الروايات والأحاديث، فقد يقدِّم في حديث قرينة العدد وفي حديث آخر قرينة الحفظ أو مخالفة الجادة أوغيرها من القرائن.

٥. قد يصرِّح بالقرينة فيذكرها في ترجمته للحديث، وهذا قليل، أو يصرِّح بها في تعليقه على الرِّواية المعلة أو الرَّاجحة، أو تُفهم من تعقيباته بعد الرِّاوية الرَّاجحة أو المعلة.

من أمثلة ذلك: تصريحه بالقرينة في ترجمة حديث عبدالعزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر في صدقة الفطر، قال: "ذكر رواية فاسدة بيّن خطؤها بخلاف الجماعة من الحفاظ"(١).

كما صرَّح بالقرينة في التَّعليق على الرِّواية المعلة في حديث يزيد ابن أبي زياد عن كريب عن ابن عباس في قيامة للصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم، قائلًا: "وهذا خبر غلط غير محفوظ لتتابع الأخبار الصِّحاح برواية الثِّقات على خلاف ذلك عن ابن عباس، وقال أيضًا: وسنذكر –إن شاء الله– رواية أصحاب كريب عن كريب عن ابن عباس بخلاف ما روى يزيد بن أبي زياد"(٢).

وقال في تعليقه على حديث أيمن بن نابل عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه في التشهد: "وكل واحد من هذين –أي الليث وعبدالرحمن ابن حميد – أثبت في الرواية من أيمن"(٣).

وعلق على حديث أبي هريرة رضي الله عنه في المسح على الخفين، قائلًا: "ولو كان قد حفظ المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم كان أجدر الناس وأولاهم للزومه والتَّدين به"(٤).

---

(١) يُنظَر: التمييز (ص:١٨١–١٨٤).
(٢) يُنظَر: التمييز (ص:١١٧–١٢٠).
(٣) يُنظَر: التمييز (ص:١٢٨).
(٤) يُنظَر: التمييز (ص:١٧٩).

٦. اعتماده على القرينة القطعية لا المحتملة.

من الأمثلة على ذلك: ما جاء في رواية ابن لهيعة في احتجام رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد، إذ جعل الحمل فيه على ابن لهيعة، فالخطأ منه، قال الإمام مسلم رحمه الله: "وهذه رواية فاسدة من كل جهة فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعًا. وابن لهيعة المُصحّف في متنه المُغفّل في إسناده"، وساق روايات أخرى تخالف رواية ابن لهيعة ثم قال: "الرِّواية الصَّحيحة في هذا الحديث ما ذكرنا عن وهيب وعبدالله بن سعيد"(١)، ثم بيَّن كيف وقع الخطأ لابن لهيعة في هذا الحديث، ولو كان يعتمد على القرينة المحتملة لأعلَّ الحديث بضعف ابن لهيعة واكتفى بذلك، لكن لأنَّ الأئمة وعلى رأسهم الإمام مسلم لا يعلُّون الحديث بضعف الرَّاوي؛ لأنَّه قد يحفظ ويضبط فيوافق الثِّقات فيصيب، لكنَّهم يقارنون الرِّوايات بعضها ببعض وينظرون إلى موضع الخلل والخطأ الذي وقع فيه الرَّاوي ويعلُّون بهذا الخطأ ويحمِّلون الرَّاوي هذا الخطأ، وقد استخدم الإمام مسلم عدَّة قرائن في إعلال رواية ابن لهيعة، منها:

-أنَّ وهيبًا وعبدالله بن سعيد أحفظ من ابن لهيعة.

-مخالفة ابن لهيعة للأكثر، وهما: وهيب وعبدالله بن سعيد.

-رواية وهيب وعبدالله بن سعيد جاءت تامة، بخلاف رواية ابن لهيعة جاءت مختصرة، ومن أتمَّ الحديث أضبط وأحفظ ممَّن اختصره.

(١) يُنظَر: التمييز (ص:١٢٥).

المطلب الخامس: قرائن التعليل عند الإمام مسلم في كتابه التمييز

سوف أسوق في هذا المطلب أبرز قرائن التعليل عند الإمام مسلم رحمه الله، سواء صرَّح بها أو استنبطتها من تعليقاته وطريقته في إيراد المتابعات للحديث، وأبرز هذه القرائن:

أولًا: سلوك الجادة:

وصورتها أنَّه إذا اختلف الرُّواة عن المدار، فإنَّ بعض الرُّواة يروي الحديث بإسناد مشهور ويسمُّون روايتهم "سلوك الجادة"، وبعضهم يرويه بإسناد غير مشهور فيكونون بروايتهم هذه قد خالفوا الجادة، وقد اعتبر النُّقاد أنَّ من خالف الجادة أضبط وأحفظ، لا سيَّما إذا احتفت بهذه القرينة قرائن أخرى تدل على صحة رواية من خالف الجادة، فلا يلزم أن تكون رواية من سلك الجادة دائمًا رواية خاطئة، وأنَّ من خالفها قد أصاب في روايته، بدليل أنَّ كثيرًا من الأحاديث أسانيدها سلوك جادة وهي صحيحة عند الأئمة، وهناك أحاديث أسانيدها سلوك جادة حكم عليها الأئمة بالضَّعف، بل إنَّ من الأحاديث ما صحَّح الأئمة فيها الوجهين(١).

وقد ظهر بعد تأمل دقيق لأحاديث الكتاب أنَّ بعض الأحاديث التي أعلَّها الإمام مسلم رحمه الله قد سلك رواتها الجادة، إذ كانت سلسلة إسنادهم سلسلة معروفة مشهورة يسبق إليها اللسان.

من أمثلة ذلك: حديث التَّشهد، أعلَّ الإمام مسلم رحمه الله رواية أيمن بن نابل عن أبي الزبير عن جابر، ورجَّح رواية من خالفه فقال عبدالرحمن بن حميد: عن أبي الزبير عن طاوس عن ابن عباس، وقال الليث: عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال الإمام

(١) يُنظَر للاستزادة: مقارنة المرويات، لإبراهيم اللاحم (٢/٦-٢٢).

مسلم رحمه الله: "وكل واحد من هذين عند أهل الحديث أثبت في الرواية من أيمن"(١)، وقد تبيَّن بعد دراسة الحديث أنَّ أيمن سلك الجادة وروى الحديث بالطَّريق المشهورة فقال: عن أبي الزبير عن جابر، وهي سلسلة مشهورة يسبق إليها اللسان.

وكذلك في رواية هشام بن عروة في صلاة الصبح خلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أعلَّ الإمام مسلم رحمه الله رواية مالك عن هشام عن أبيه عن عبدالله بن عامر، ورجَّح رواية من خالفه فقال: هشام عن عبدالله بن عامر، وقد تبيَّن بعد دراسة الحديث أنَّ مالكًا سلك الجادة فزاد في الإسناد عروة(٢).

ثانيًا: التَّفرد:

من أمثلته: أعلَّ الإمام مسلم رحمه الله رواية ابن لهيعة لتفرُّده بإسناده ومتنه، فأمَّا الإسناد: فقد أسقط منه سالم بن أمية أبا النضر شيخ موسى بن عقبة، وقد رواه وهيب بن خالد عن موسى عن سالم عن بشر، وتابع موسى: عبدالله بن سعيد فرواه عن سالم عن بسر. وأمّا متنه: فقال ابن لهيعة: "أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم في المسجد"(٣)، وخالفه وهيب وعبدالله بن سعيد فقالا في روايتهما: "أنَّ النَّبي صلى الله عليه وسلم احتجر في المسجد بخوصة أو حصير يصلي فيها"(٤).

وأعلَّ تفرُّد أيمن بن نابل في حديث التشهد بزيادة في متنه، فقال: "وقد رُوي التَّشهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوجه عدة صحاح فلم يذكر في شيء منه ما روى أيمن في روايته قوله: بسم الله وبالله. ولا ما زاد في آخره من قوله: أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النَّار"(٥).

---

(١) التمييز (ص:١٢٨).
(٢) التمييز (ص:١٩٩-٢٠١).
(٣) التمييز (ص:١٢٤).
(٤) التمييز (ص:١٢٥).
(٥) التمييز (ص:١٢٦).

وأعلَّ تفرُّد سلمة بن وردان عن أنس في حديثه عن سور القرآن: فقد ذكر في متن حديثه خمس سور وجعل كل واحدة منها تعدل ربع القرآن(١).

وأعلَّ تفرُّد معدي بن سليمان في حديثه عن أجر اتباع الجنازة والصلاة عليها، لما ذكر معدي أربعة قراريط في متنه قال الإمام مسلم رحمه الله: "لم يواطأ عليه من وجه من الوجوه المعروفة"(٢).

وأعلَّ تفرُّد ابن عيينة بلفظة: "واقضوا ما فاتكم"(٣) في حديث المسبوق في صلاته، فقال: "لا أعلم روى هذه اللفظة عن الزهري غير ابن عيينة، وأخطأ ابن عيينة"(٤).

ثالثًا: استقراء حال الرَّاوي:

والمقصود به هو: معرفة حال الرَّاوي مع روايته، ومع شيخه، وزمن روايته، وغيرها من الصُّور التي يمكن أن تكشف مدى ضبطه من عدمه في روايته، وهذا له عدَّة صور قد تكلم عنها الأئمة في مؤلفاتهم، كما فعل ابن رجب في "شرح علل الترمذي"، ومن أبرز هذه الصُّور عند الإمام مسلم رحمه الله:

۞ مخالفة الثِّقة لمن هو أوثق منه في شيخه:

من أمثلة ذلك: قال الإمام مسلم رحمه الله بعد ما ساق حديث عائشة في صيام التطوع، قال: "أثبت النَّاس في ثابت البناني: حمَّاد بن سلمة، وكذلك قال يحيى القطان ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم من أهل المعرفة. وحمَّاد يُعدُّ عندهم إذا حدَّث عن غير ثابت كحديثه عن: قتادة وأيوب ويونس وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن

(١) التمييز (ص:١٤١-١٤٦).
(٢) التمييز (ص:١٧٢).
(٣) التمييز (ص:٢٠٦).
(٤) التمييز (ص:٢٠٦).

سعيد وعمرو بن دينار وأشباههم فإنَّه يخطئ في حديثهم كثيرًا، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم كحماد بن زيد وعبدالوارث ويزيد بن زريع وابن علية"[١].

۞ قبول الرَّاوي التَّلقين:

من أمثلة ذلك: أعلَّ رواية ابن أبي ذئب بسبب التَّلقين في حديث السعاية، قائلًا: "فأمَّا ابن أبي ذئب فلم يذكر ابن أبي فديك السعاية عنه في خبره، وهو سماع الحجازيين، فلعل ابن أبي بكير حين ذكر عنه السعاية كان قد لُقِّن اللفظ؛ لأنَّ سماعه عن ابن أبي ذئب بالعراق فيما نرى، وفي حديث العراقيين عنه كثير"[٢].

۞ خطأ الرَّاوي وضعفه إذا حدَّث من حفظه وليس معه كتبه:

ومن أمثلة ذلك: أعلَّ الإمام مسلم رحمه الله بهذه القرينة حديث الزهري أن غيلان الثقفي أسلم وتحته عشرة نسوة، وبعد دراسة الإسناد تبيَّن أنَّ معمرًا رواه عن الزهري بالبصرة ولم تكن معه كتبه فأخطأ[٣].

۞ ضعف حديث الرَّاوي عن أهل بلد معين:

من أمثلة ذلك: أعلَّ الإمام مسلم رحمه الله رواية ابن أبي ذئب التي من طريق ابن أبي بكير في حديث السعاية؛ لأنَّه سمع من ابن أبي ذئب في العراق، وحديث ابن أبي ذئب في العراق فيه وهم كثير؛ لأنَّه كان يُلقّن فيتلقّن[٤].

وأعلَّ حديث الزهري أن غيلان الثقفي أسلم وتحته عشرة نسوة الذي رواه معمر عنه، وهو مما حدَّث به بالبصرة من حفظه بأنَّ كتبه لم تكن معه فكان يخطئ[٥].

۞ الاضطراب:

---

(١) التمييز (ص:١٩٥).
(٢) التمييز (ص:١٣٤).
(٣) التمييز (ص:٢٠٤).
(٤) التمييز (ص:١٣٠-١٣٥).
(٥) التمييز (ص:٢٠٤).

من أمثلة ذلك: أعلَّ الإمام مسلم رحمه الله حديث الزهري في قصة ذي اليدين، وبعد دراسة طرقه تبيَّن اضطراب الزهري في متنه، قال الإمام مسلم: "وخبر ابن شهاب هذا في قصة ذي اليدين وهمٌ غير محفوظ، لتظاهر الأخبار الصِّحاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"(١)، فقد سوَّى بين ذي الشمالين وبين ذي اليدين وهما رجلان مختلفان، كما يرويه مرة عن أبي هريرة ومرة يسقطه، فيرويه موصولًا ومرسلًا وموقوفًا ومرفوعًا، ولعلَّ هذا الاضطراب في الإسناد ممن دونه، وقد صرَّح ابن عبدالبرِّ باضطراب الزهري في إسناده ومتنه(٢).

۞ ضعف الرَّاوي في شيخ معين:

من أمثلة ذلك: حديث أم سلمة في صلاة الصبح يوم النحر، يرويه أبو معاوية محمد بن خازم عن هشام بن عروة، وقد تكلم النُّقاد في رواية أبي معاوية عن هشام، قال الإمام مسلم رحمه الله: "وهذا الخبر وهم من أبي معاوية لا من غيره"(٣).

وأعلَّ رواية قبيصة بن عقبة عن سفيان الثوري في توريث الجد، وقد تكلم النُّقاد في رواية قبيصة عن الثوري، قال الإمام مسلم رحمه الله: "هذا خبر صحَّف فيه قبيصة، ...، فقلب قوله إلى أن قال: يورِّثه، ثم قلب له معنى فقال: يعني الجد"(٤).

وكذلك في حديث عائشة رضي الله عنها في صيام التَّطوع، أورد الإمام مسلم رحمه الله طريق جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة، ثم قال: "وجرير لم يُعنَ في الرِّواية عن يحيى بن سعيد، وإنَّما روى من حديثه نزرًا يسيرًا، ولا يكاد يأتي بها على التَّقويم والاستقامة"(٥).

---

(١) التمييز (ص:١١٦).
(٢) يُنظَر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبدالبر (٣٦٤/١).
(٣) التمييز (ص:١٢٣).
(٤) التمييز (ص:١٣٠).
(٥) التمييز (ص:١٩٤).

۞ أن يروي الرَّاوي ما يؤيد بدعته:

من أمثلته: حديث سؤال جبريل، قال الإمام مسلم رحمه الله: "فأما رواية أبي سنان عن علقمة في متن هذا الحديث إذ قال فيه: إنَّ جبريل عليه السلام حيث قال: جئت أسألك عن شرائع الإسلام. فهذه زيادة مختلقة ليست من الحروف بسبيل، وإنَّما أدخل هذا الحرف في رواية هذا الحديث شرذمة، زيادة في الحرف مثل ضرب: النعمان بن ثابت وسعيد بن سنان ومن يجاري الإرجاء نحوهما، وإنَّما أرادوا بذلك تصويبًا في قوله: في الإيمان، وتعقيد الإرجاء، ذلك ما لم يزد قولهم إلا وهنًا وعن الحق إلا بُعدًا، إذ زادوا في رواية الأخبار ما كُفي بأهل العلم. والدَّليل على ما قلنا من إدخالهم الزيادة في هذا الخبر: أنَّ عطاء بن السائب وسفيان روياه عن علقمة فقالا: قال: يا رسول الله ما الإسلام؟ وعلى ذلك رواية النَّاس بعد مثل: سليمان ومطر وكهمس ومحارب وعثمان وحسين بن حسن وغيرهم من الحفاظ، كلهم يحكي في روايته: أنَّ جبريل عليه السلام قال: يا محمد ما الإسلام؟ ولم يقل ما شرائع الإسلام؟ كما روت المرجئة"(١)، إذ روى المرجئة هذا الحديث بألفاظ تؤيد بدعتهم فأبدلوا لفظ: "الأركان" بـ"الشرائع"؛ لأنَّ مذهبهم أنَّ من ترك شيئًا من الشَّرائع لا يكفر بل يأثم وإيمانه لا يتأثر، بخلاف الأركان.

۞ أن يُعرَف الرَّاوي بعدم سماعه من شيخه وعدم لقياه:

من أمثلته: ما صرَّح به الإمام مسلم رحمه الله في حديث المواقيت من عدم سماع محمد بن علي من ابن عباس فقال: "ومحمد بن علي لا يُعلم له سماع من ابن عباس، ولا أنَّه لقيه، أو رآه"(٢).

(١) التمييز (ص:١٥٦).
(٢) التمييز (ص:١٨٩).

۞ أن يُعرَف الرَّاوي بعدم رواية الحديث:

مثاله: أعلَّ الإمام مسلم رحمه الله حديث زُميل في صيام التَّطوع بعدم السَّماع، فقال: "وأمّا حديثُ زُميل مولى عروة، فَزُميل لا يُعرف له ذكر في شيء إلا في هذا الحديث فقط، وذكره بالجرح والجهالة"(١).

۞ أن يحدِّث الرَّاوي بحديث أخذه من كتاب شيخه دون السَّماع منه أو العرض عليه:

مثاله: حديث ابن لهيعة في الاحتجام، قال الإمام مسلم رحمه الله: "وابن لهيعة إنَّما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنَّه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة كله فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على مَن أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدِّث أو عرض عليه، فإذا كان أحد هذين السَّماع أو العرض فخليق أن لا يأتي صاحبه التَّصحيف القبيح وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش -إن شاء الله-. وأما الخطأ في إسناد رواية ابن لهيعة فقوله كتب إلي موسى بن عقبة يقول: حدثني بسر بن سعيد، وموسى إنما سمع هذا الحديث من أبي النضر يرويه عن بسر بن سعيد"(٢).

۞ مخالفة الرَّاوي لما روى:

مثال ذلك: حديث أبي هريرة في المسح على الخفين قال الإمام مسلم رحمه الله: "هذه الرِّواية في المسح عن أبي هريرة ليست بمحفوظة وذلك أنَّ أبا هريرة لم يحفظ المسح عن النَّبي صلى الله عليه وسلم لثبوت الرِّواية عنه بإنكاره المسح على الخفين"، وقال: "ولو كان قد حفظ المسح عن النَّبي صلى الله عليه وسلم كان أجدر النَّاس وأولاهم للزومه والتَّدين به فلما أنكره الذي في الخبر من قوله ما أمرنا الله أن نمسح...، بان ذلك أنَّه غير حافظ المسح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنَّ من أسند ذلك عنه عن النَّبي صلى الله عليه وسلم واهي الرِّواية أخطأ فيه إمَّا سهوًا أو تعمدًا"(٣).

---

(١) التمييز (ص:١٩٣).
(٢) التمييز (ص:١٢٦).
(٣) التمييز (ص:١٧٧).

وَحديث ابن عمر في صدقة الفطر، فقد أعلَّ الإمام مسلم رحمه الله رواية عبدالعزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر؛ لمخالفته أصحاب نافع، فقال: "والسُّلت والزَّبيب يُحكى عن ابن عمر على غير حجة، إذ كان ابن عمر لا يعطي في دهره بعد النَّبي صلى الله عليه وسلم إلا التَّمر، إلا مرَّة أعوزه التَّمر فأعطى الشَّعير"(١)، فكان الثَّابت من فعل ابن عمر أنَّه يعطي التَّمر، فلمَّا لم يتوفَّر التَّمر أعطى الشَّعير بدلًا منه، ولو كان السُّلت والزَّبيب ثابتين عن ابن عمر رضي الله عنه ما تمسَّك بالتَّمر وأعطى الشَّعير لمَّا تعذَّر التَّمر، وأخرج السُّلت أو الزَّبيب، وابن عمر رضي الله عنه عُرف عنه التأسي برسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو كان رسول الله يخرج السُّلت والزَّبيب مع التَّمر والشَّعير لأخرج ابن عمر مثله.

رابعًا: مخالفة رواية الرَّاوي للوقائع والأحداث التَّاريخية:

مثال ذلك ما قاله الإمام مسلم رحمه الله في حديث الوقوف: "فقد تواطأت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصَّحابة والتَّابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار، أنَّ إدراك الحجِّ هو أن يطأ المرء عرفات مع النَّاس أو بعد ذلك إلى أقرب الصُّبح من ليلة النَّحر"(٢).

خامسًا: مخالفة رواية الرَّاوي للحس والعقل:

مثال ذلك: حديث سلمة بن وردان في سور القرآن، لما قال الإمام مسلم رحمه الله: "فقال ابن وردان في روايته: أنَّها ربع القرآن. ثم ذكر في خبره من القرآن خمس سور يقول في كل واحد منها: ربع القرآن، وهو مستنكر غير مفهوم صحة معناه"(٣)، ومعلوم عند العلماء وعند عامة النَّاس أنَّ الشَّيء الواحد له أربعة أرباع لا خمسة.

سادسًا: دخول حديث في حديث:

---

(١) التمييز (ص:١٨٣).
(٢) التمييز (ص:١٦٠).
(٣) التمييز (ص:١٤٣).

قد يدمج أحد الرُّواة أحيانًا بين حديثين أو بين شيء من هذين الحديثين، وقد يكون هذا الدَّمج عمدًا أو عن طريق الوهم والخطأ، لراويين مختلفين على وجه غير صحيح فيصيران حديثًا واحدًا، وأسباب حدوث هذا الدَّمج عدة أمور، منها: الوهم والخطأ والنِّسيان، وتشابه الأسانيد والمتون، واتفاق المواضع في بعض الأحاديث، والتَّلقين والاختلاط، وزيغ بصر المحدِّث أثناء التَّحديث والكتابة، والوضع والكذب(١).

من أمثلة ذلك: أعلَّ الإمام مسلم رحمه الله حديث أبي إسحاق عن مجاهد في سنّة الفجر قائلًا: "وهذا الخبر وهم عن ابن عمر رضي الله عنه، والدَّليل على ذلك الرِّوايات الثَّابتة عن ابن عمر رضي الله عنه أنَّه ذكر ما حفظَ عن النَّبي صلى الله عليه وسلم من تطوَّع صلاته بالليل والنَّهار فذكر عشر ركعات ثم قال: وركعتي الفجر، أخبرتني حفصة أنَّ النَّبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين خفيفتين إذا طلع الفجر، وكانت ساعة لا أدخل على النَّبي صلى الله عليه وسلم فيها. فكيف سمع منه –أي: ابن عمر– أكثر من عشرين مرة قراءتَهُ فيها وهو يخبر أنَّه حفظ الركعتين عن حفصة عن النَّبي صلى الله عليه وسلم؟"(٢)، وقال أيضًا: "فقد ثبت ما ذكرنا من رواية سالم ونافع عن ابن عمر أنَّ حفصة أخبرته: أنَّ النَّبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتي الفجر، إنَّ رواية أبي إسحاق وغيره لما ذكر عن ابن عمر رضي الله عنه أنَّه حفظَ قراءة النَّبي صلى الله عليه وسلم وهم غير محفوظ"(٣).

وأعلَّ حديث معمر عن الزهري في قصة غيلان، فقال: "إنَّه كان عند الزهري في قصة غيلان حديثان، أحدهما مرفوع والآخر موقوف، فأدرج معمر المرفوع على إسناد الموقوف"(٤).

---

(١) يُنظَر: دخول حديث في حديث دراسة نظرية تطبيقية، لمعاذ العوايشة (ص:٢١، ١٢٣).
(٢) التمييز (ص:١٧٤).
(٣) التمييز (ص:١٧٦).
(٤) التمييز (ص:٢٠٤).

سابعًا: مخالفة ما انعقد عليه الإجماع:

مثال ذلك: قال الإمام مسلم رحمه الله في حديث الوقوف بعرفة: "فقد تواطأت الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصَّحابة والتَّابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار، أنَّ إدراك الحجِّ هو أن يطأ المرء عرفات مع النَّاس أو بعد ذلك إلى أقرب الصُّبح من ليلة النَّحر، فإن أدركه الصُّبح ولمَّا يدخل عرفات قبل ذلك فقد فاته الحجُّ، لا اختلاف بين أهل العلم في ذلك، ودلَّ بما ذكرنا من تواطؤ الأخبار واتفاق العلماء على ما وصفنا، أنَّ رواية ابن إسحاق التي رواها فجعل إدراك الحجِّ فيها إلى بعد الصُّبح قبل طلوع الشَّمس روايةً ساقطةً وحديثًا مطرحًا، إذ لو كان محفوظًا وقولًا مقولًا بمثل سائر الموجبات لم يذهب عن جميعهم"[1].

(١) التمييز (ص:١٦٠).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، وصلوات الله على رسوله الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، نبيّنا وسيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وفيما يلي أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث:

١. أهمية قرائن التعليل عند أئمة النقد من المحدثين، فهي محور ومدار عملهم؛ لأن منهجهم قائم عليها.

٢. براعة ومهارة الإمام مسلم رحمه الله في نقد الأحاديث، وقد ظهر من خلال هذا البحث دقة منهجه رحمه الله وقوته في الكلام على الرواة والمرويات، فكانت له أحكامه النقدية الخاصة به.

٣. يعتمد الإمام مسلم رحمه الله في إعلاله على القرائن التي تظهر له بعد جمعه لطرق الحديث ومقارنتها، بدليل أنّه لم يَقبل التفرّد من الثقة مطلقًا، وقد أعلّ أحاديثَ تفرّد بها رواة ثقات وضعفاء ومجاهيل.

٤. أن القرائن ليست مطردة، فكل حديث له حكم خاص به حسب القرائن التي تحتف به.

٥. قد يصرّح الإمام مسلم رحمه الله بالقرينة فينصُّ عليها، وقد لا يصرّح بها فيذكر ألفاظًا أخرى تدلّ عليها، أو يفهم من خلال ترتيبه للمتابعات والشواهد أنّه قصد قرينة معينة.

٦. أبرز القرائن التي استند عليها الإمام مسلم رحمه الله في تعليل بعض الروايات، هي: الكثرة، الأحفظية، الاختصاص، سلوك الجادة.

المراجع والمصادر

- القرآن الكريم.
- أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود الزمخشري، ت: محمد باسل، (ط١)، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٩هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبدالله النمري القرطبي، ابن عبدالبر، ت: مصطفى العلوي ومحمد البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
- التمييز، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت: عبدالقادر مصطفى المحمّدي، (ط٢)، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤٣١هـ.
- تهذيب اللغة، لمحمد الأزهري الهروي، ت: محمد عوض، (ط١)، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ٢٠٠١م.
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، لزين الدين أبي الفرج عبدالرحمن ابن شهاب الدين البغدادي الدمشقي، ابن رجب الحنبلي، ت: طارق بن عوض الله، (ط١٠)، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤٣٢هـ.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه=صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد البخاري، ت: محمد زُهير النّاصر، (ط٢)، دار المنهاج–دار طوق النجاة، لبنان، ١٤٢٩هـ.
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (ط٢)، دار الكتب المصرية، مصر، ١٣٨٤هـ.

- دخول حديث في حديث دراسة نظرية تطبيقية، لمعاذ العوايشة، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، قسم أصول الدين بجامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١١م.
- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ت: حسن شلبي، (ط١)، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٢١هـ.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر الجوهري الفارابي، ت: عطار، (ط٤)، دار العلم للملايين، لبنان، ١٤٠٧هـ.
- العلل، لابن أبي حاتم الرازي، ت: فريق من الباحثين، (ط١)، مطابع الحميضي، السعودية، ١٤٢٧هـ.
- القرائن وأثرها في تعليل الأحاديث دراسة تأصيلية تطبيقية، لعبدالغني محمد، (ط١) دار البشائر، لبنان، ٢٠١٧م.
- قرائن يستعين بها النّقاد في الحكم على تفرّد الثقات قبولًا أو ردًّا، لمحمد الأمين الأنصاري، (ط١)، دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع، السعودية، ١٤٤٣هـ.
- قواعد العلل وقرائن الترجيح، لعادل الزرقي، (ط١)، دار المحدث للنشر والتوزيع، السعودية، ١٤٢٥هـ.
- لسان العرب، محمد بن مكرم الأنصاري، ابن منظور، (ط٣)، دار صادر، لبنان، ١٤١٤هـ.
- مختار الصحاح، لزين الدين الحنفي الرازي، ت: يوسف الشيخ محمد، (ط٥)، المكتبة العصرية، لبنان، ١٤٢٠هـ.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، لأحمد مختار وآخرين، (ط١)، عالم الكتب، ١٤٢٩هـ.

- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس القزويني الرازي، ت: عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- معرفة أنواع علوم الحديث=مقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبدالرحمن، ابن الصلاح، ت: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، لبنان، ١٤٠٦هـ.
- مقارنة المرويات، لإبراهيم بن عبدالله اللاحم، (ط٢)، مؤسسة الريان، لبنان، ١٤٣٦هـ.
- الميسّر في علم علل الحديث، لمحمد حيّاني، (ط١)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ١٤٤١هـ.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، ت: ربيع المدخلي، (ط١)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية، ١٤٠٤هـ.

فهرس الموضوعات

الملخص ٢٨٨٩
مقدمة ٢٨٩١
مشكلة البحث: ٢٨٩٢
أهمية البحث: ٢٨٩٢
أهداف البحث: ٢٨٩٢
منهج البحث: ٢٨٩٣
خطة البحث: ٢٨٩٣
التمهيد ٢٨٩٤
المطلب الأول: التعريف بقرائن التعليل ٢٨٩٧
أولًا: تعريف القرائن لغة واصطلاحًا: ٢٨٩٧
ثانيًا: تعريف التعليل لغة واصطلاحًا: ٢٨٩٩
ثالثًا: تعريف قرائن التعليل: ٢٨٩٩
المطلب الثاني: أهمية القرائن ٢٩٠٠
المطلب الثالث: أثر القرائن على الحديث ٢٩٠٢
المطلب الرابع: منهج الإمام مسلم رحمه الله في العمل بالقرائن وموقفه منها.. ٢٩٠٣
المطلب الخامس: قرائن التعليل عند الإمام مسلم في كتابه التمييز ٢٩٠٧
الخاتمة ٢٩١٧
المراجع والمصادر ٢٩١٨
فهرس الموضوعات ٢٩٢١